استراتيجيَّة الاستعمار الفرنسي في تفكيك القبائل الجزائريَّة خلال القرن التَّاسع عشر ميلادي وآثارها

(قبائل الحدود الشَّرقيَّة أنموذجاً)

The strategy of French colonialism in the dismantling of the Algerian tribes During the nineteenth century AD and its effects (The eastern border tribes as a model).

ط د. كوثر العايب *

جامعة الشَّهيد العربي بن مهيدي – أم البواقي

kaoutharlaib8@gmail.com

أ. د. مُحمَّد السَّعيد عقيب

جامعة الشَّهيد حمَّه لخضر – الوادي

maguieb@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/02 تاريخ القبول 2021/05/16 تاريخ النشر 2021/07/05

الملخص:

عرفت القبيلة في الجزائر تغيُّرات عدَّة إبَّان فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، وذلك بفعل جملة القوانين والمراسيم التي سنّتها إدارة الاحتلال عبر محطَّات زمنيَّة متباينة بدءاً من سنة 1840م إلى غاية سنة 1873م وما بعدها، والتي ضربت البنية القبليَّة، عبر تفكيكها وإعادة تركيبها وفق استراتيجيَّات تتلاءم ورغبة الاستعمار في التَّفرقة و التَّوطين

* المؤلف المراسل

والتَّملك، وهو ما كان له بالغ الأثر على مختلف القبائل الجزائريَّة وخاصة منها القبائل الحدوديَّة.

الكلمات المفتاحيَّة: الاستعمار الفرنسي – القبيلة – الأرض – التَّفكيك.

Abstract: The tribe in Algeria witnessed many change during the French colonial period, through the set of laws enacted by the occupation administration through different time stations starting from the year 1840CE to1870CE,with had an impact on the social structure in Algeria through the dispersion of the previous structure and the restoration of Its composition according to strategies compatible with the French colonial desire to resettle and acquire ownership, with had disastrous consequences for the Algerian tribes through disassociation and settlement ofdisputes and discrimination ,especially those border tribes.

Key words: French colonialism - the land - tribe - disassociation.

المقدمة:

لقد أدرك الاستعمار الفرنسي أهمية ومكانة القبيلة في البناء الاجتماعي للجزائر بسرعة، وهذا وفق النَّصائح والتَّوجيهات التي أكَّدتها دراسات الأنثربولوجيين والباحثين الذين رافقوا حملات التَّوسع الفرنسيَّة، ولذلك عملت إدارة الاحتلال كلَّ ما بوسعها في سبيل تحطيم المجتمع الجزائري، باتخاذ العديد من الإجراءات والآليات نظيرَ ما قامت به القبائل من عرقلة، ومقاومة شرسة لمسيرة السَّيطرة الفرنسيَّة و مشاريعها الاستيطانيَّة في الجزائر، ولِمَا شكَّلته من خطر على وجود الاستعمار خاصة منها: تلك القبائل الحدوديَّة الشَّرقيَّة التي مارست بتحركاتها المستمرة على الشَّريط الحدودي ضغطاً مستمراً ومتزايداً على الاستعمار الفرنسي أثناء إخضاعه للمنطقة الشَّرقيَّة، وهو ما دفعه لاتخاذ جملة من التَّدابير بهدف ضرب صميم القبيلة القائم على الوحدة، عبر تفكيكها إلى وحدات صغيرة جداً كي يسهل له التَّحكم والسَّيطرة عليها، ويمنع بذلك ممارسة ضغطها عليه من جديد.

إشكاليَّة الدِّراسة: لبحث هذا الموضوع وجوانبه ننطلق منطرح الإشكاليَّة التَّالية: **ما مضمون المخطط التَّفكيكي الذي اعتمدته السِّياسة الاستعماريَّة الفرنسيَّة للبنى الاجتماعيَّة وللقبيلة بالجزائر خصوصاً قبائل الحدود الشَّرقيَّة؟**

وللإجابة على هذا الإشكاليَّة وتحليلها نستعين بمجموعة أسئلة ثانوية هي:

- ما هي دوافع الاستعمار الفرنسي لتفكيك القبيلة الجزائريَّة؟ وماهي أهدافه من وراء ذلك؟
- ما الآليات والاستراتيجيَّة المعتمدة في التَّفكيك؟
- لماذا القبائل الحدوديَّة بالذَّات؟
- ما هي الآثار والانعكاسات المترتبة على هذا التَّفكيك بالنسبة للمجتمع الجزائري؟

مناهج الدِّراسة: اتبعنا في هذه الدِّراسة ثلاثة مناهج هي:

- **المنهج التَّاريخي:** اعتمدناه لرصد الاحداث التَّاريخيَّة، ومحاولة وضعها في سياقها التَّاريخي حدوثاً واستنطاقاً من خلال ما قامت به إدارة الاحتلال ضد القبائل الحدوديَّة—منذ الاحتلال حتى أواخر القرن التَّاسع عشر –.
- **المنهج الوصفي:** اعتمدناه في توصيف الوقائع، ومبدأ الفعل ورد الفعل بين إدارة الاحتلال والقبائل.
- **المنهج الاستقصائي:** اعتمدناه للقيام بمسحٍ شامل لكلِّ القوانين التي شرَّعتها إدارة الاحتلال وتبين انعكاساتها على واقع القبائل الحدوديَّة المفردات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثَّقافيَّة.
- **أهميَّة الدِّراسة:** تكمن أهميَّة هذه الدِّراسة في رصدها لسياسة التَّفكيك التي اتبعها المحتل الفرنسي لأجل القضاء على البُنية الاجتماعيَّة والمقوِّمات الاقتصاديَّة التي تمتلكها القبيلة الحدوديَّة الجزائريَّة، والتي تعتبر رافداً لحركة مقاومة المحتل ضد توسعاته.

- **هدف الدِّراسة:** الهدف من هذه الدِّراسة، إبراز دور القبائل الحدوديَّة في زعزعة استقرار المحتل الفرنسي، والويلات التي سلطتها سياسته اتجاههم لتحجيم دورهم والقضاء على بُنيتهم.

تمهيد: أدَّتِ القبائل الحدوديَّة دوراً هاماً في الحياة السِّياسة في الجزائر خلال العهد العثماني، بالرجوع لعديد الخصائص التي أمكنتها من شَغْلِ هذه الدَّور، والذي يتراوح ما بين المعطيات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والعسكريَّة.

أوَّلاً/- أهم القبائل الحدودية: أصلها وتموضعها:

1)- أولاد عبيد: نسبهم "عبد القادر المشرفي" إلى جدِّهم "عبيد بن حميد بن عامر بن زغبة"، ويذهب آخرون أنَّ نسبهم إلى الولي الصَّالح "سيدي عبيد بن خضير" الذي يعود حسب شجرة النَّسب إلى الأدارسة الشُّرفاء وهو الأصح، باعتبار أنَّ "عبد القادر المشرفي" ردهم إلى بني عامر القاطنين بجهة وهران، في حين أنَّ هذه القبيلة تتمركز حول الشَّريط الغربي للبلاد التُّونسيَّة الذي يمتد من سهول مجردة العليا إلى بلاد الجريد ونفزاوة وعلى كامل منطقة تبسة، وبذلك فهم يتربعون على المساحة الواقعة جنوب تبسة حتى منطقة الوسط والجنوب الغربي للبلاد التونسية[1]،أمَّا المجال الجغرافي لِـ"أولاد سيدي عبيد" فيشمل منطقة الهضاب العليا والسَّباسب من الجهة الشَّماليَّة والواحات والشُّطوط التي تلتحم بالمجال الصَّحراوي من الجنوب، أي أنَّه يمتد من منطقة تبسة، وبكارية، والماء الأبيض، وصفصاف الوسرة، وبئر العاتر، وقنتيس، من الجانب الجزائري، أمَّا من الجانب التُّونسي فيضمُّ: توزر، ونفطة، وواحات تمغزة، وميداس، والشّبيكة، إضافة إلى المدن المنجميَّة خصوصاً الرديف، والمتلوي[2].

2)- قبيلة الحنانشة: تتشكل من ثلاث فروع رئيسيَّة هي:

- **الشَّاويَّة:** وهم بربر الأوراس من هوارة والحراكتة وبني بربار والنّمامشة.

- **هوارة وإخوانهم أداسة:** وهم فرعان لشعب زناتة، وهم من سكان طرابلس الغرب وتحوَّل بعضهم إلى المغرب الأقصى مع الفتح الإسلامي.
- **عرب بني هلال وبني سليم:** الذين قدموا إبَّان الزَّحف الهلالي على بلاد المغرب الإسلامي في القرن الخامس هجري العاشر ميلادي.

وأصل قبيلة الحنانشة هم الذين يعرفون بأحرار الحنانشة، أمَّا بقية الفروع سميت بالحنانشة، إمَّا بالحلف أو الموطن. وجغرافيا يمتد نفوذها من تبسة إلى سوق أهراس، ثم إلى عنابة، ومنها إلى قلعة سنان، وجبال مسيد إلى جنوب وادي مجردة، وإلى جبل قلالة ودقمة وسلسلة الكاف مسخوط الزَّعروريَّة، وجبل تليس، في مساحة شاسعة تمتد بين حدود البلدين، وقد أقرت اتفاقيَّة مبرمة بين الإيالتين عام1628م أنَّ ما كان من غربي وادي السِّراط فهو لعمالة الجزائر، وعليه تكون هذه القبيلة جزائرية الموقع[3].

3)– النّمامشة: هم فرع من القبيلة البربريَّة هوارة – الشَّاويَّة، وهم يسكنون الإقليم الذي يحمل اسمهم، ويعتبر هذا الإقليم امتداداً طبيعياً للكتلة الأوراسيَّة، كما يعتبر سكَّانه فرع من الشَّعب البربري الجبلي الذي تذكره المصادر الرُّومانيَّة باسم موسلام (**Musulames**) أو الموسلان[4]، وقد جاءت تسميتهم في كتاب تاريخ العدواني بلفظة **اللمامشة،** وقال عنهم أنَّ والدهم "جالوت" وتفرق الحال حتى نفذ ما سبق في علم الله آخرهم من نفزاوة في جبل الملاهي ولا زالت القدرة حتى كثرت رجالهم، وكانوا أربعين قبيلة ولا يزالون يختارون البقاع، نزلوا بموضع قسنطينة فكانوا بها أمراء ثم اختلف رأيهم[5]، وكان لجدِّهم الأكبر "مُحمَّد بن عثمان" ثلاثة أبناء وهم: رشاش، علوان، بريّش، ومنهم نسلٌ كبير تكوَّنت منه الفرق الكبرى الثَّلاث للنمامشة الحاليين وهي: "أولاد رشاش" و"العلاونة" و"البرارشة"؛ والنّمامشة قبيلة مُهابة الجانب، وأثناء الفترة العثمانيَّة كانوا يتمركزون في إقليم واسع يمتد ما بين خنشلة وتبسة، ويصلون في انتجاعهم إلى واحات وادي سوف[6].

4)– طرود: نسبة إلى شيخهم ووليِّ أمرهم "طرد ابن دابس"، وهم من الأقوام الذين عمروا سوف بعد عدوان، حيث لم يكتب للأقوام التي قبلها القرار فيها، وهم من العرب المنتسبين لأولاد سليم، وهناك من يقول أنَّ طرود ليسوا لسليم، بل أنَّهم من "منبس" إحدى بطون "هلال بن عامر"، ويرجع "ابن خلدون" أن طرود من بني "فهم بن عمر" وأن "قيس بن عيلان بن عدوان"، وقد عاشوا في أوَّل الأمر مع "بني دلاج" ثم اندمجوا مع "أولاد حكيم" أحد فروع بني عوف التَّابعة لبني سليم، ولقد هاجر الطُّرود بعضهم إلى الجنوب الجزائري كما تقدم، وبعضهم الآخر إلى المنطقة الشَّماليَّة الشَّرقيَّة من البلاد التُّونسيَّة[7].

ثانياً/– الإمكانات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والعسكريَّة للقبائل الحدوديَّة الشَّرقيَّة:

كان للقبائل ملكيَّات عامة تتكون من أراضي واسعة تقدر بآلاف الهكتارات، وترسم هذه الملكيَّة بحدود عُرفيَّة هي موضع رضا وقبول من جميع القبائل المجاورة، وكثيرا ما كانت تسمى هذه الملكيَّة بالوطن وتنسب إلى اسم القبيلة، وهذا النَّوع من الملكيَّة مَشاع غير قابل للبيع والهِبة، واستخدمت القبيلة نمطين لاستغلاله هما: النَّمط الزِّراعي والرَّعوي في آنٍ واحد، فكانت كلَّ أسرة من القبيلة تقوم بزراعة القطع القادرة على زراعتها من تلك الأرض[8]، تحت رقابة شيخ القبيلة الذي يحرص على ترك مجال مشترك للرعي ولجمع الخشب، كما يتدخل بمساعدة أعيان القبيلة في إعادة توزيع الأراضي عند شغورها أو ترك العمل بها[9].

هذا ومارست القبائل الحدوديَّة تجارة القوافل التي كانت تعتبر شريان اقتصاد القبائل الحدوديَّة خاصة منها قبائل الجنوب الجزائري[10]، نظرا لما توفره هذه التِّجارة من موارد مختلفة لمختلف القبائل، حيث فاق مجمل ما تستعمله تجارة القوافل ستة ملايين، بمعنى أوضح أنَّها كانت أنشط من تجارة الموانئ التي تسيطر عليها الشَّركات الأجنبيَّة، فرأس المال

المستعمل فيها يبلغ ثلاثة ملايين، فتجارة القوافل كانت جدُّ نشطة مع الإيالة التُّونسيَّة والتي كانت تتمُّ شهرياً بين عاصمة الشَّرق الجزائري وتونس في موكب مركب من ثلاثمائة (300) بغل[11]، مما يدل على كثافة حجم التَّواصل الاقتصادي بينهما إبَّان هذه الفترة[12].

أمَّا اجتماعيًّا فقد كانت القبائل الحدوديَّة سواء منها القاطنة في المناطق الجبليَّة أو الأقاليم الصَّحراويَّة تتركز في مجموعات كبيرة تعرف بالأحلاف أو المشيخات أو النُّجوع، وكانت منها المتعاونة مع السُّلطة أو المعادية لها تتصرف حسب مصالحها وموقعها ومكانة زعمائها، مما جعلها ترتبط بعلاقات ذات طابع خاص بالسُّلطة تضمن لها الاستقلال الفعلي والانتفاع بالتَّسهيلات التي يوفرها لها الحُكَّام: كتصريف إنتاجها في المدن وشراء حاجتها من الأسواق، أمَّا دفعها الضَّرائب المخزنيَّة فلم يكن خضوعاً وإنَّما تجنباً لأثار الحملات الفصليَّة، أو مقابل حيازة أراضي زراعيَّة ومراعٍ إضافيَّة، أو للحصول على تسهيلات في التَّبادل التِّجاري. مع ذلك فهذه القبائل لم تتردَّد في إعلان تمرُّدها وشقِّ عصا طاعتها للسلطة كلما طرأت محاولة من هذه الأخيرة للحدِّ من نفوذها أو الانتقاص من مكانتها[13]، كتمرُّد النّمامشة والحراكتة عامي 1803 و1805م[14].

ويبدوا أنَّ ما توفرت عليه القبائل الحدوديَّة من إمكانات عسكريَّة هو الذي سمح لها القيام بهذه التَّمرُّدات، بل أمكنها من أداءٍ أدوارٍ سياسيَّة هامة وحساسة ليس داخل القطر الجزائري فحسب، وإنَّما حتى في القطر التُّونسي، فقبيلة الحنانشة على سبيل المثال كان بمقدورها تجنيد ما يفوق ثمانية آلاف (8000) فارس، وهو من أبرز العوامل التي جعلت سلطتي الإيالتين الجزائريَّة وحتى التُّونسيَّة تتنفسان في سبيل الظَّفر بدعمها، خاصة في فترات الحروب المندلعة بين البلدين، ففي سنة 1700م كانت قبيلة الحنانشة تدعم "مراد" باي تونس (1699-1702م) ضد الجزائر، ثم انقلبت عليه لتتحالف مع الجزائر التي انقلبت عليها بدورها عام 1702م[15].

ثالثاً/– علاقات السُّلطة العثمانيَّة بالجزائر مع القبائل الحدوديَّة الشَّرقيَّة:

كانت السُّلطة العثمانيَّة في الجزائر تتوجس خيفة من القبائل القاطنة على التُّخوم وتخشى أنْ تُشكِّل ضدَّها قوة من شأنها أنْ تُهدِّدَ استقرارها، ولذلك تباينت سياستها مع القبائل الحدوديَّة، فتارة نجدها تقوم بإخضاع تلك القبائل لسلطانها عبر منع تحالفها أو السَّعي لكسب ودِّها لجعلها طرفاً فاعلاً في صفِّها، وأحيانا أخرى بإخضاعها للمراقبة والمتابعة، هذا التَّباين في موقف السُّلطة اتجاه القبائل مرده للتباين الموجود في خصائص القبائل بحدِّ ذاتها، والمتعلق بطابعها وقوتها ونفوذها وحجمها ومقدار تأثيرها في الحياة السِّياسيَّة في البلاد، ومن جملة التَّدابير والآليات المستخدمة من السُّلطة اتجاه القبائل نجد:

أ – منح اتحادات القبائل فيما بينها، لأنَّ اتحادها مع بعضها البعض يعني ازدياد قوة هذه القبائل وبالتالي ازدياد عصيانها وتمرُّدها على السُّلطة وامتناعها عن دفع الضَّرائب ورفض تنفيذ أوامر السُّلطة، ولهذا لجأت السُّلطة إلى شنِّ حمالات متكرِّرة على القبائل المتحالفة، كهجوم "الوزناجي" ضدَّ قبيلتي "الحراكتة" و "النّمامشة" اللتين اتحدتا عام 1797م واعلنتا تمرُّدِهما على السُّلطة المركزيَّة، وقد أحرز "الوزناجي" انتصارات عليهما وأرغمهما على الخضوع[16].

ب – إتباع سياسة فرق تسد بين القبائل، عبر بثِّ بذور الفرقة والفتنة بين القبائل الحدوديَّة مثل ما حدث بين: "الحنانشة" و "الحراكتة" و "النّمامشة"، أين أصبحت القبائل تعيش في بوتقة صراع دائم بحكم هذه الخلافات التي كان للسلطة يدٍ فيها[17].

ج – المهادنة ومحاولة كسب الولاء، خاصة تلك القبائل ذات النُّفوذ الكبير والمقدرة العسكريَّة العالية، كقبيلة "الحنانشة" ذات النُّفوذ القوي، لذا مالت السُّلطة إلى مهادنتها وكسب وُدِّها بعد فشلها في محاولة احتوائها[18].

د – استخدام القبائل المخزنيَّة، وذلك من أجل ضرب القبائل المعزولة في المناطق الجبليَّة والصَّحراويَّة، وجنَّدت هذه القبائل في مناطق حساسة ، الشَّيء الذي يوضح مدى

تخوف السُّلطة من هجمات القبائل وسعيها المستمر من أجل شلِّ غاراتها ضدَّها، وضمان استمراريَّة سيطرتها عليها[19].

مما سبق يتضح مدى الدَّور الهام الذي أدَّته قبائل الحدود الشَّرقيَّة في الحياة السِّياسيَّة في البلاد إبَّان مرحلة الحكم العثماني في الجزائر، فهل ستضل هذه القبائل شاغلة لنفس الأدوار خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي؟ و ماهي أساليب وسياسات الاستعمار الفرنسي للتعامل معها؟

رابعاً/– استراتيجيَّة الاستعمار الفرنسي في تفكيك القبائل الحدوديَّة:

أسهم تواجد القبائل الحدوديَّة على الشَّريط الحدودي في عرقلة مسار الاستعمار الرَّاغب في التَّوسع في كامل المنطقة الشَّرقيَّة، وذلك بفعل التَّنقل والتُّحرك المستمر للقبائل الحدوديَّة على الشَّريط الحدودي بحكم طابعها البدوي الذي فرض عليها هذا التَّحرك المستمر، واعتبر هذا المظهر من مُنغِّصات استتباب الأمن في المنطقة الذي تُحاول إدارة الاحتلال جاهدة إرسائه، تأكيدا لهيمنتها وسيطرتها على كامل المنطقة، يضاف إلى ذلك أنَّ القبائل الحدوديَّة وبحكم تموضعها على الشَّريط الحدودي الشَّرقي القريب من الإيالة التُّونسيَّة تمكَّنت من أداءٍ دورٍ الحاضنة لمختلف المقاومات التي اندلعت في الجزائر ولجأت لتونس للاستراحة ومزاولة النَّشاط النَّضالي من جديد، فالقبائل الحدوديَّة دعمت هذه المقاومات وأمَّنت لقادتها الطَّريق والتَّحرك وأمدَّتهم بما يحتاجونه من عتاد ومقاتلين، مثل ما حصل في مقاومة "ابن شهرة" ومقاومة الأمير "محي الدِّين بن الأمير عبد القادر"[20].

ونظير هذا الدَّور المتميز والخطير للقبائل الحدوديَّة كان على السُّلطة الاستعماريَّة التَّحرك بسرعة من أجل إحداث زعزعة وخلخلة في البني الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي تقوم عليها هذه القبائل والمتمثلة في:

- ✓ فرض رقابة صارمة على تنقلات القبائل الحدوديَّة في كامل الشَّريط الشَّرقي لمنع تنقلات هذه القبائل، وبالتَّالي منع اتصالاتها بالثَّائرين ومنع لجوئهم إليها[21].

✓ تشييد أبراج مراقبة لمنع اتصالات القبائل الحدوديَّة الجزائريَّة بالقبائل الحدوديَّة التُّونسيَّة كتشييدهم لبرج المريج لمنح اتصالات قبيلة "أولاد يحي" بالقبائل التُّونسية[22].

✓ منع اتحادات وتكتلات هذه القبائل وضرب بعضها البعض بانتهاج سياسة فرق تسد من خلال إذكاء روح العداوة فيما بينها، وذلك لإضعاف شوكتها وتشتيت شملها تسهيلا لعملية الهيمنة عليها[23].

✓ إعادة الهيكلة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للقبائل، وذلك بتثبيت القبائل الخاضعة في أقاليم محددة وتفكيك بنيتها الاجتماعيَّة وتشديد الرَّقابة الإداريَّة عليها بحشدها داخل وحدات إداريَّة مستحدثة[24].

✓ ضرب نفوذ الجماعة والقضاء عليه، وذلك من خلال استبداله بهيئة إداريَّة جديدة هي الإدارة الأهليَّة التي حلَّت محلَّ نظام الجماعة في النِّظام القبلي، ويشرف على تسييرها قياد من أعيان المنطقة[25]، ويشترط في هؤلاء مولاتهم لفرنسا وسعيهم لتأكيد هيمنتها على القبائل، أين أقالت عن المنصب كلَّ من اشتمت فيهم رائحة الخيانة النَّاجم عن تعاون مع الفرق المحاربة للوجود الفرنسي، مثل ما حدث لِـ"أحمد الشَّاوش" قايد "البرارشة" الذي عزل واستبدل بالقايد "مُحمَّد بن الحاج شتوح" بتهمة تحريضه للقبائل على تمرد 1871م[26].

✓ زيادة عدد المشيخات التي تحوي عدداً كبيراً من الأسر لتسهيل عملية إخضاعها والسَّيطرة عليها، حيث رُفع عدد مشيخات قبيلة "العلاونة" إلى قرابة الضِّعف والتي كانت تضمُّ 1350 خيمة في ستة مشيخات، إلى إحدى عشر مشيخة بقيادة "الحاج سعد بن عمارة "، ونفس المصير تعرضت له قبيلة "البرارشة" التي كانت تحوي 1400خيمة في سبع مشيخات، إلى أربعة عشر مشيخة تحت قيادة "محمد بن الحاج شتوح"[27].

✓ حجز وسلب أراضي القبائل المشاركة في محاربة الاحتلال، حيث صدر قراراً من الحاكم العام بالجزائر في 1872/07/16 يقضي بحجز أراضي سبعة فرق من إقليم تبسة من عمالة قسنطينة[28].

✓ ضمِّ الملكيَّات الجماعيَّة والفرديَّة للقبائل بشكل نهائي لأملاك الدَّولة تطبيقاً لأمرية 1845/10/31م، وطُبِّق هذه القانون على قبيلة "أولاد سيدي عبيد" وعشيرة "أولاد خليفة" من قبيلة "البرارشة"[29].

✓ ضرب رقابة اقتصاديَّة على القبائل الحدوديَّة تقوم على منع أي تخزين للقبائل للمؤن بالصَّحراء، لأنَّ القبائل بمجرد حصولها على حاجتها من المؤن تعود لشقِّ عصا الطَّاعة والتَّمرد من جديد على السُّلطة الاستعماريَّة[30].

هذه من جملة الإجراءات والاستراتيجيَّات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة المتبعة من طرف إدارة الاحتلال لضرب القبيلة الحدوديَّة وتفكيك بنيتها لإضعافها وتسهيل الهيمنة عليها، والذي سرعان ما أوجدت له مصوغات لإثبات مشروعية هذه الإجراءات المتخذة من قبلها في حقِّ هذه القبائل.

خامساً/– مبررات الاستعمار الفرنسي لاغتصاب ممتلكات القبائل:

قَدَّمَ الاستعمار الفرنسي العديد من الحجج والتَّبريرات لإضفاء شرعيَّة لانتهاكه أملاك القبائل الجزائريَّة والتي يمكن تحديد البعض منها في:

✓ مقاومة القبائل الجزائريَّة للغزو الفرنسي ومشاركتها في عديد الانتفاضات ضدَّ الاحتلال الفرنسي[31]، بل أنَّها كانت روح المقاومة ونواتها الصَّلبة[32]، على حد تعبير بيار بوديو[33].

✓ الوحدة والتَّعاضد الذَيْن ربطا بين أفرادها وتسببهما في تباطؤ حركة تغلغل العنصر الأوروبي في الجزائر[34].

✓ امتلاك هذه القبائل لأراضٍ شاسعة تفوق طاقتها الاستيعابيَّة، ورغبة الاستعمار الفرنسي في ضمِّها لممتلكاته.

✓ عرقلة المجتمع القبلي للمشاريع الاستعماريَّة الرَّامية إلى التَّوسع في المناطق الدَّاخلية، إذْ أنَّ النِّظام القبلي ذو طابع التِّرحال كان بمثابة حجرَ عثرة أمامَ تمكين السَّيطرة الاستعماريَّة وتحقيق الاستيطان، فضلاً عن تسببه في متاعب أخرى للاحتلال[35].

لذلك فإدارة الاحتلال لم تدخر وقتاً ولا جهداً من أجل تفكيك البنية القبليَّة وتجزئتها إلى وحدات صغيرة لكي يسهل لها مراقبتها وإحكام سيطرتها عليها، فراحت تَسُنُّ القانون تلوى الآخر وفي كلِّ مرَّة تستفيد من سلبيات التَّقنين السَّابق ويزداد الضَّغط أكثر على القبائل الجزائريَّة.

سادساً/– القوانين والمراسيم المُسنَّة لافتكاك أملاك القبيلة الجزائريَّة:

1)–قانون 1ديسمبر1840م:الذي جاء كإجراء عقابي في حقِّ المشاركين في الانتفاضات الشَّعبية، حيث جاء في المادة الثَّانية منه: أنَّ الحجز يَمُسُّ أملاك الجزائريين الذين يتبين بأنَّهم ارتكبوا أو سيرتكبون أعمالاً عدائيَّة ضدَّ فرنسا، أو ضدَّ القبائل الخاضعة للفرنسيين أو يُقدِّمون مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثائرين ضدَّ فرنسا، أو يقومون بالاتصالات معهم، أو يتخلون عن أملاكهم، أو يلتحقون بالثُّوار، أو غادروا منازلهم لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر دون إذن من السُّلطات الفرنسيِّة[36].

2)–قانون 1841م:أصدره الجنرال "**بيجو– Bugeaud**"[37] يرمي إلى الاستيلاء على أراضي الأهالي الثَّائرين، ليستفيد منها المعمرون الأوربيين[38].

إنَّ المتمعن بكثب لهذين القانونين وحتى للقوانين التي سيلي ذكرها، يلحظ بصدق أنَّ مرمى هذه القوانين أو الإجراءات، هو سلب ممتلكات الجزائريين وتقديمها للمستوطنين كعروض تحفيزيَّة من أجل تشجيع هؤلاء على الاستقرار والاستيطان أكثر، ورغم ذلك فإنَّ حركة الاستيطان ضلَّت راكدة خلال هذه الفترة، الشَّيء الذي دفع بالسُّلطة

الاستعماريَّة للاستيلاء على أراضي الجزائريين وفق تبريرات تراها هي بأنَّها مُقْنعة لِتَمُدَّ يدها إليها وتقدِّمها لأولئك الأوربيين القادمين من شتَّى البلدان الأوربية بُغية تمكينهم ضدَّ العنصر الأهلي الجزائري.

3)–قانون 31أكتوبر 1845م:هذه الأمرية أيضاً أصدرها الجنرال "بيجو"، وهي بمثابة قاعدة لسياسة الحجز طيلة ربع قرن، حيث استمر تنفيذها إلى غاية 1871موأضيفت لها بعض القرارات المكمِّلة، وقد جاء في المادة 10 منها، بأنَّ الحجز سيطول العقارات المنقولة وغير المنقولة للأهالي في حال ارتكابهم أعمالا عدائية ضد القبائل الخاضعة للفرنسيين أو تقديمهم لمساعدات مباشرة وغير مباشرة للثوار، أو لقيامهم باتصالات معهم أو في حق الذين تخلوا عن أملاكهم وأراضيهم والتحقوا بصفوف الثوار[39].

4)–قانون 1845م: نصَّ على الاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين وتؤيد "الأمير عبد القادر"[40]. وانطلاقاً من هذا القرار تمكَّنت إدارة الاحتلال من الاستحواذ على نحو نصف مليون هكتار في جهات كثيرة من البلاد[41].

بالرَّغم من كل التَّقنينات السَّابقة، ورغم كل ما ضمَّته إدارة الاحتلال إلى سلطتها من أراضي الدُّومين[42]أو الأحباس وأراضي القبيلة، إلاَّ أنَّ شهيتها في امتلاك المزيد ظلَّت مفتوحة والإجراءات السَّابقة لم تعد مقنعة بما فيه الكافية، فكان عليها إضافة مُصوِّغ جديد ومقنع أكثر، فابتدعت هذه المرَّة قرار الملكيَّة، والذي يطالب فيه الجزائريين بتقديم عقود تثبت ملكيتهم لفترة تعود إلى ما قبل شهر جويلية 1830م، وبما أنَّ معظم أراضي القبائل مشاعة وجماعيَّة وعقود الملكيَّة بينهم نادرة لاحتكامها للعرف ومجالس الجماعات فإنَّ السُّلطة الاستعماريَّة تعمَّدت إصدار هذا الأمر والقرار حتى تتمكن من الاستيلاء على المزيد من آلاف الهكتارات[43].

5)–قانون عام 1846م:أصدره"بيجو"أيضاً،وينص بالاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة وتحويل مُلَّاكِها إلى عُمَّالٍ أجراء فيها، خاصة إذا ما عجزوا عن إثبات ملكياتهم بعقود تعود إلى ما قبل شهر جويلية 1830م، ولأن عقود الملكيَّة كانت ترتسم بحدود عرفيَّة فإنَّ هذا القرار قد أمكن السُّلطة الاستعماريَّة من وضع يدها على المزيد من الهكتارات التي كانت بحوزة القبائل[44].

وبعد مُضي عشر سنوات من تاريخ إصدار هذا الأخير، أُصْدِرَ قانون جديد عام 1856م يهدف لإحداث تغيير شامل على بنية القبيلة وإعادة تركيبها بشكل يتوافق وأهداف ومخططات الإدارة الاستعماريَّة في بسط سيطرتها والتَّحكم في موارد البلاد وذلك وفق:

- مُصَادرة أراضي القبائل.
- إلغاء القيادات القديمة وتعيين "قياد"[45] جدد من بين المحليين الموالين للاستعمار.
- تقسيم القبائل وتجزئتها إلى وحدات إداريَّة صغيرة أطلق عليها اسم الدُّوار[46].
- إفراغ مؤسسة المشيخة من سلطتها التَّقليديَّة.
- إعادة بعث مؤسسة الجماعة في شكل جديد وإخضاعها إلى الإدارة العسكريَّة المباشرة[47].

6)– قانون السِّيانتوس كونسيلت(Sénatus–consulte)الصَّادر بتاريخ 1863/04/22م:سعى إلى تفتيت القبيلة وإحلال الملكيَّة الفرديَّة محلَّ الملكيَّة الجماعيَّة، وهو ما سيتسبب في إضعاف القبيلة ماديا ومعنويا[48].

7)–قانون وارني[49](Warnier)1873/07/26م:أخضع هذا القانون كل المعاملات العقاريَّة التي تتمُّ حتَّى بين الأهالي الجزائريين أنفسهم للقانون الفرنسي، وألغى بذلك كل تقاليد العرف والعادات والشَّريعة التي كان يعرفها و يتعامل بها الجزائريون[50].

هكذا فإنَّهذه الجملة من القوانين توضح بصورة جليَّة أنَّ الإدارة الاستعماريَّة أدركت مكامن الضُّعف في البنية الاجتماعيَّة بالجزائر، وحدَّدت الوسائل التي تمكِّنها من ضرب بنية المجتمع في الصَّميم، و اكمال عملية السَّيطرة و الإخضاع، خاصة بعد المقاومة الشَّعبية المسلحة التي ألحقت أضراراً ماديَّة وبشريَّة بالدَّولة الفرنسيَّة وجيشها.

سابعاً/– أهداف الاستعمار الفرنسي من هذه الإجراءات:

كان لتلك الآليات والإجراءات والقوانين التي سنَّتها إدارة الاحتلال خلال ما يقرب من نصف قرن أهدافا وغايات يمكننا إجمالها في ما يلي:

- ✓ تفقير الجزائريين وإجبارهم على الهجرة.
- ✓ إخضاعهم سياسياً عن طريق الاقتصاد[51].
- ✓ تمكين الأوروبيين الوافدين إلى الجزائر من الاستيطان وتزويدهم بالأملاك مِنحةً وبيعاً.
- ✓ تفتيت الأملاك القبليَّة باعتبارها أملاك جماعيَّة لتسهيل اقتنائها من طرف المعمرين، وهو ما سينجرُّ عنه هدم البناء الدَّاخلي للمجتمع الجزائري، من خلال القضاء على وحدة القبيلة وتماسكها.
- ✓ الحصول على يد عاملة رخيصة.
- ✓ قتل روح المقاومة[52].
- ✓ إرساء مجتمع جديد والانتقال بالمجتمع الجزائري من مجتمع سابق للرأسماليَّة تسود فيه الملكيَّة الجماعيَّة إلى مجتمع رأسمالي تكون فيه الملكيَّة الفرديَّة.

ثامناً/– آليات تفكيك القبائل الحدوديَّة ومساره:

يعتبر قانون"سيناتوس كونسيلت 1863م"اللبنةالأساسيَّة لبقية التَّشريعات العقاريَّة التي تلته، حيث سعى المستعمر بواسطته إلى تفكيك بنية القبيلة وتجزئتها ووضعها في وحدات إداريَّة صغيرة هي الدَّواوير، والتي تفتقد لأدنى شروط العيش الكريم، ولم توفر فيها

الإدارة إلَّا الضَّروريَّات التي تكفل لها عدم نشوب أيِّ حركة عصيان أو أيِّ انتفاضة ضدَّها، وهذا الدُّوار يَحْوِي مجموعات سُكَّانيَّة غير متجانسة تضمُّ بقايا القبائل المفتَّتة، وعليه فالأهالي حُوصروا في مساحة معيَّنة محدودة المعالم ومعلومة المسالك، لكي يمكن للإدارة الاستعماريَّة مراقبة تحركاتهم، وبالتَّالي قمع أيِّ انتفاضة أو مقاومة يمكن أنْ تنشب، ثمَّ إنَّ هذا التَّفكيك المِمنهج ما هو إلاَّ خطوة لتفتيت المجتمع الجزائري برمته، فهذه العمليَّة تمَّ التَّخطيط لها والعمل عليها وفق ما يخدم المصالح الاستعماريَّة بالدَّرجة الأوَّلى، فنجدها مثلا: تقوم بتقسيم القبيلة الواحدة لمجموعة من الدَّووايِر وأحيانا أخرى تقوم بجمع أقسام من قبائل مختلفة ودمجها في دوارٍ واحدٍ، وقامت أحيانا أخرى بإلحاق بعض القبائل بالمراكز الاستيطانيَّة مباشرة دون أنْ تقوم بتقسيمها إلى دووايِر، وبهذا الشَّكل تمكَّنت من ضرب وتفكيك السُّلطة الارستقراطيَّة التَّقليديَّة الموحَّدة والمتماسكة[53]؛وهي الأهداف والغايات التي سُنّ من أجلها القرار المشيخي1863م، إذ كان يرمي لتحقيق هدفين رئيسيين وهما: تكوين ملكيَّة فرديَّة عن طريق تشكيل الدُّوار من بقايا القبائل المفكَّكة، ومن ثَمَّ الانتقال بالمجتمع الجزائري من اللارأسمالي إلى المجتمع الرَّأسمالي، والهدف الثَّاني: فبعد شروعه في إنشاء الملكيَّة الفرديَّة وفصل الفرد من الرَّوابط الاجتماعيَّة التَّقليديَّة المتمثلة في القبيلة، سيشرع في وضع هذه الأعداد الكبيرة المتحرِّرة من الرَّوابط الجماعيَّة في دووايِر[54].

أما عن مسار التَّفكيك، فمن القبائل الحدوديَّة التي تمَّ تفتيتها من طرف إدارة الاحتلال نجد قبيلة "النِّمامشة" المعروفة بحجمها الدِّيمغرافي الكبير وقد تمَّ تقسيم هذا الاتحاد القبلي إلى مشيخات على رأس كل منهما شيخ معين من قبل إدارة الاحتلال[55]، وذلك وفق أهداف وغايات تخدم الهيئة الاستعماريَّة بدرجة أُوَّلَى ولا تراع الخصوصيَّات البشريَّة وحتى الجغرافيَّة لهاته القبائل، فقبيلة "النِّمامشة" على غرار القبائل الأخرى تمَّ تجزئتها إلى عِدَّةِ مجموعات منفصلة عن بعضها البعض مجالياً وإداريا، وألحق بعضها الآخر بدوائر مختلفة بعد أنْتَمَّ مُصادرة أراضيها وأُقيم الحجز على جزء كبير من ثروتها، وقُسِّمت

هذه المجموعات إلى دواوير فوقعت المحافظة إدارياً على تبعية عروش "العلاونة" و"البرارشة" إلى دائرة "تبسة"، في حين تمَّ فصل عرش "أولاد رشاش" عن قبيلة "النِّمامشة" وألحق إداريا بدائرة "خنشلة"[56].

القبيلة	الأعراش	القياد	ع. الفروع	ع. الخيام	المشيخات
النّمامشة	البرارشة	علي بن مُحَمَّد بن عبد الواحد	**4** فروع: الزَّرادمة، أولاد محبوب، بني أسيد، أولاد أحمديدة	1231	6
	العلاونة	مُحَمَّد الحفصي بن أحمد	**4** فروع: أولاد شامخ الزَّرادمة، أولاد ساعد و أولاد العمرة، أجلامدة، و أجذور	1490	5
	أولاد رشاش	علي بن رجب	**3** فروع: أولاد زايد، أولاد نابت، المقادة	1720	3

المخطط التَّدميري الثَّاني الذي طُبِّق بدوره على قبيلة "أولاد سيدي يحي"[57]،وفي هذا الشَّأن يذكر القائد "بونفالي"[58] المكلَّف بإعادة تنظيم هذه القبيلة ما يلي: «فرَّقت بين مختلف فرق القبيلة المتداخلة فيما بينها وخصَّصت لكل منها أرضاً وجب عليها فلاحتها والإقامة فيها وكلَّفت كبير القوم في كل فرقة بالحراسة، والحفاظ على النِّظام وتنفيذ الأوامر الصَّادرة عن السُّلطة، بذلك يمكن مراقبة القياد جيدا»[59].

تاسعاً/– الآثار والانعكاسات:

1)–في الجانب الاقتصادي: أحدث الانتهاك الاستعماري للعقار الجزائري خلخلة في التَّوازن الاقتصادي القائم سابقاً على الملكيَّة الجماعيَّة والذي يلبِّي حاجيات الجماعة، فتغير إلى اقتصاد الجوع الذي هو نتيجة لتحطيم الأساس الاقتصادي والاجتماعي للتنظيم القبلي، لأن سياسة الاستيطان التَّوسعيَّة على حساب الممتلكات الجزائريَّة دفعت بالضَّرورة السُّكان الأصليين إلى النُّزوح للمناطق النَّائية التي تفتقر لمؤهلات الاكتفاء الذَّاتي من النَّاحية الزِّراعيَّة والرَّعويَّة، وهذه الظَّاهرة مسَّت السَّواد الأعظم من السُّكان، حيث أنَّها نسبته من 90 إلى 95 % نسمة من السُّكان كانوا يمتهنون هذين النَّشاطين الاقتصاديين دون أنْ نغفل عن الدَّور المأساوي الذي أدته الضَّرائب في مضاعفة مأساة هؤلاء[60]، فهم على ضعف مدخولهم كانوا مجبرين على دفع ضرائب أكثر من تلك المفروضة على المعمِّرين الأغنياء، هذه الضَّرائب التي تعددت مُسَّمياتُها ولكن جميعها كانت تصبُّ في قالب واحد، وهو إفقار الشَّعب الجزائري وقصم ظهره بهذه الإجراءات التَّعسفيَّة.

ومن نماذج الضَّرائب نجد: ضريبة الأجور على الأراضي المستأجرة (أراضي العزل) وتُدفع نقداً بعد جمع الغلَّة، وهناك ضريبة الزَّكاة التي تُدفع على الحيوانات، وضريبة العشور المقدَّرة بـ 14%، والتي تجاوزت العشرة بالمائة، في انتهاك صريح لأصول الشَّريعة الإسلاميَّة، بالإضافة إلى ضريبة "اللازمة" المستحدثة عام1858م،وفي الجنوب كانت تدفع عن النَّخيل[61].

ولإدراك الإدارة الاستعمارية أهمية الجَمَل (الإبل) في حياة القبائل البدويَّة الصَّحراويَّة، فرضت عليه ضريبة مَاليَّة مرتفعة وهي "ضريبة الطَّريق" التي لم تخضع لها بقية الحيوانات الأخرى، وذلك استعجالًا منها لأجل التَّفتيت السَّريع للقبيلة[62].ولزيادة مداخيل الخزينة الفرنسيَّة أقرَّت إدارة احتلال الفرنسي ضريبة أخرى في 13جويلية 1874م عرفت بِـ"الضريبة العربيَّة" يدفعها الجزائريون بالإضافة إلى الضَّرائب المباشرة، كلُّ هذا أسهم في تدهور الأوضاع المعاشيَّة أكثر للجزائريين بفعل هذه الضَّرائب المجحفة التي كانت تفوق مقدرتهم ومستوى دخلهم، الذي لا يكفي حتى لسدِّ رمقهم[63].

ثم إنَّ إدارة الاحتلال لم تكتفِ بمصادرة الأراضي وتضييق الخناق على القبائل الجزائريَّة فحسب، بل سلكت بجانب ذلك سياسة عنف ممنهج، تمثّل في: التَّجويع الجماعي وسياسة الأرض المحروقة عبر إتلاف المحاصيل ومصادرة المواشي، ولقد سجل النَّشاط الرَّعوي تراجعاً نتيجة ضيق الفضاءات الرَّعويَّة، وذلك بسبب تهميش قانون "سيناتوس كونسيلت" ترك فضاءات تستفيد منها القبائل فترعي ماشيتها، مما تسبَّب في وقوع القبائل في ضيم شديد لدرجة دفعتها للتخلي عن هذا النَّشاط، والبحث عن غيره، و لم يتوفر ذلك لهم إلَّا في الخدمة في مزارع المعمرين مقابل أجر زهيد، وتحوَّل إثرها الفلاح من مالكٍ لأرضه إلى عامل خمَّاس[64] فيها، وللأسف حتى مع هاته المفارقة المأساوية التي آل إليها وضع الفلَّاح الجزائري، يبدوا أنَّها لم تَرُق المعمرين عندما تبين لهم أنَّ نظام الخمّاسة سيكلِّفهم كثيرا خاصة إذا كانت الأرض خِصبة وذات مردود وفير، فلجأوا إلى إدخال تصنيفات جديدة على الوسط الفلاحي الجزائري تمثلت في فئتي المزارعين والعمال الأجراء[65].

هذه الانتهاكات الصَّريحة لمقوِّمات الاقتصاد الجزائري جعلت بالسُّكان يعانون الأمرين، الاستعمار والفاقة، فبالقضاء على الدُّعامة الأساسيَّة في اقتصاد الجزائري صار السُّكان الأصليين عُرضة لمختلف الكوارث والأزمات التي أتت على أعداد هائلة منهم،

فبعد تجريدهم من أخصب أراضيهم تدهورت حالتهم الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، فعلى سبيل المثال: افْتُكَ من القبائل التي تقطن بالشَّرق الجزائري لوحدها ما بين 40%إلى85% من أرضيها[66]،وفي عام 1842م تَمَّ تسليم 105000هكتار من أخصب الأراضي الزِّراعية للأوربيين بعد أنْ أُخذت ظلماً وجوراً من الأهالي الجزائريين[67].

وهو ما أثر بشكل كبير على حجم الإنتاج الزِّراعي الذي عرف تراجعاً كبيراً وتسبَّب في حدوث مجاعة 1866م، وازدادت مأساة الجزائريين أكثر بتراجع عدد رؤوس الأغنام والأبقار بفعل إصابتها بمرض **الرَّهنة** بسبب انعدام الأعلاف، بالإضافة إلى زحف موجات الجراد التي أتت على الأخضر واليابس الشَّيء الذي زاد في ضخامة الكارثة وتفاقم الأزمة التي انتهت بغلاء الأسعار وتناقص عمليات البيع والشِّراء، وحول أسباب هذه المأساة يرى "العنتري" بأنَّها تكمن في غلاء كراء الأراضي وارتفاع سعرها ومغرمها بحيث أنَّ الأهالي يضطرون لبيع محاصيلهم بدل ادخارها لخلاص ما عليها و يا ليتها تكفيهم، فهو السَّبب الذي اتلف ذخيرة الزَّرع من الأراضي وجعلها خالية[68].

2)- الانعكاسات الاجتماعيَّة: نتج عن انتزاع الأراضي من السُّكان وإسكانهم في مستوطنات، إلى التَّغيير في نمط حياتهم سواء كانوا من البدو أو أنصاف البدو المتنقلين وحتى من السُّكان الحضريين[69]،ليمتد تأثير هذا الإجراء إلى التَّأثير على العلاقات الاجتماعيَّة التي أصبحت تعرف فتوراً بفعل تمزيق الصِّلات بين أفراد القبيلة الواحدة التي كانت تربطها علاقات متينة وصلبة لإقامتها في مجال مشترك واحد، وعليه فهذا التَّفكيك الحاصل بفعل تقسيم الأراضي الجماعيَّة إلى دواوير، أضعف في المقابل تلك الرَّوابط التي تجمع بين أفراد القبيلة الواحدة سابقاً جراء تغييب قاعدتها المادية ألَا وهي الأرض، فالعلاقات الاجتماعيَّة السَّابقة المصبوغة بطابع الدَّم كانت تترسخ بالملكيَّة الجماعيَّة والمشتركة، وبمجيء الدَّواوير التي حلَّت محلَّ القبيلة، والتي تتألف من عناصر شديدة

الاختلاف، لم يعد بالإمكان تكوين وخلق علاقات بحجم متانة العلاقات الاجتماعيَّة التي كانت تربط سابقاً بين إفراد القبيلة الواحدة[70].

وهكذا فسلسلة التَّشريعات العقارية أدَّت إلى تحطيم شبه كلي للوحدات الاجتماعيَّة التي قام عليها التَّنظيم الاجتماعي للمجتمع الجزائري لقرون خلت، وذلك بظهور الأسرة المصغرة التي ابتعدت عن أصلها المشترك، وأضحت مجردة من كلِّ تضامن عشائري وتكاتف اجتماعي، ليستمر مسار التَّفكيك في حقِّ النَّسيج القبلي إلى غاية ظهور الفرد الذي جُرِّد من كافة المعطيات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثَّقافيَّة الموروثة، وأُجْبِرَ على خوض معركة البقاء بمفرده[71].

إنَّ عمليات السَّلب المتتالية التي لم تعرف توقفاً أخذت تزداد شيئاً فشيئاً بتقدم الزَّمن، و خلَّفت أثاراً كارثيَّةً على المجتمع الجزائري برمته، فها هي ذي رياح الفقر والقحط والمجاعة والبطالة تعصف بالمجتمع الجزائري بفعل السِّياسية الاستعماريَّة التي جرَّدته من كافة حقوقه ومنعته حتى من أبسط ما يكفل له العيش الكريم، لدرجة جعلته يعجز عن بناء مسكن يأويه فتخلى عن الخيمة واستبدلها بالكوخ لعدم مقدرته على تحمُّل تكاليف هذه الأخيرة، وهذا التَّحول في نمط العيش لم يكن نتيجة من نتائج التَّحضر بقدر ما كان انعكاساً للحالة المزرية التي آلت إليها وضعية القبيلة في الجزائر[72].

والملاحظ أنَّ ازدياد التَّدهور الاجتماعي للقبيلة الجزائريَّة قد دفع الجزائري لاتخاذ أجراء مغاير علَّه يكون الحلَّ الأمثل من المصاب الذي ألمت به، فكان السَّبيل هو الهجرة ومغادرة الدِّيار، فلملمت القبيلة أفرادها وتحرَّكت في شكلِ مجموعات للحفاظ على ما تبقى لها، فراراً من الغزو وإخلاءً للأرض أمام المستعمر؛ فهاجرت العديد من القبائل البلاد متجهة إلى تونس وبلاد الشَّام، مثلما فعلت قبائل "العلاونة" و"أولاد رشاش" و"أولاد العيساوي" و"أولاد خليفة" التي هاجرت إلى "تونس" تعبيرا منهم عن رفضهم لطاعة المستعمر والعيش تحت حكمه[73].

إنَّ ضرب مؤسسة القبيلة بهذا النَّحو أدى إلى تحويل الجزائريين من نمط الحياة الاجتماعيَّة القائم على أساس الوحدة العشائريَّة ذات التَّضامن القرابي، إلى الجماعة الاصطناعيَّة القائمة على الفردانيَّة، بل ذهبت إدارة الاحتلال إلى أبعد من ذلك، بقيامها بخلق النَّعرات وإحداث الفوضى القبليَّة عبر قضائها على الانتماء للقبائل والجهات، ضمن سياسة " فرق تسد" [74].

3)– الانعكاسات الثَّقافيَّة: عرف المستوى الثقافي تراجعاً بحكم استيلاء الاستعمار على أملاك الأوقاف فور احتلاله للجزائر وما تبع هذا الإجراء من تضييق في حقِّ المؤسسات الدِّينيَّة والتَّعليميَّة وهجرة بعض المثقفين ونفيِ بعضهم الآخر، مما خلّف انحطاطاً شديداً للمستوى الثَّقافي بالجزائر، فمصادرة الأوقاف أدت إلى اضمحلال المدارس العليا والزَّوايا، فخلال سنوات 1860– 1870م حدث تراجع كبير في عدد الزَّوايا وحتى زوالها في الكثير من الجهات والذي أعقبه تراجع آخر في عدد الإطارات المؤهلة التي تعمل في هذه الزَّوايا، حيث لم يبق إلَّا بعض الكتاتيب التي تقوم بتلقين الأطفال القرآن الكريم وبعض قواعد اللغة العربيَّة[75].

ومن هنا فعملية التَّفكيك عملية مقصودة هدفت إدارة الاحتلال من خلالها إلى تحطيم أواصر التَّضامن والتَّكافل بين أفراد القبيلة وكسر شوكة هذا الصَّرح الاجتماعي، بما يسمح لها في إنجاح الاستيطان وإمكان تغلغله داخل أراضي القبائل وإضعافها، وبالتَّالي تجريدها من وسائل المقاومة،لأجل هذا وضع المحتل نصب عينه القبائل ذات الوزن الثقيل والتي رفعت لواء المقاومة في وجهه، فسلَّط عليها أشدَّ العقوبات من خلال تشتيت شملها ومصادرة أراضيها، ولعل قبيلة "النَّمامشة" أكبر نموذج يوضح ذلك، فهذه القبيلة على غرار بقية القبائل الحدوديَّة الأخرى تميَّزت بتمرُّدها ووقوفها كعائق في وجه إدارة الاحتلال الهادفة لوضع يدها على كافة الحدود الشَّرقيَّة، وذلك عبر طرد القبائل المتمرِّدة وتثبيت القبائل الخاضعة على قسم الأهالي، وضمِّ الفائض منها إلى أملاك الدَّولة كي يسهل

عليها مراقبة الأهالي وتحصيل ضرائبهم وتهيئة الظُّروف لجلب المستوطنين وإقامة المستوطنات، لذلك كان جيش الاحتلال يُغِير من حين لآخر على هذه القبيلة ليبعد خطرها عنه، فقام عام 1847م بإرسال ثلاثة جيوش لإجبار "النِّمامشة" على الخضوع له، وتوالت حمالات القوات الفرنسيَّة من أجل إجبار "النِّمامشة" على الخضوع النِّهائي، ومع كل محاولة جديدة من المستعمر ردُّ فعل متجدِّد من طرف المقاوم، يُصِرُّ فيها كلَّ مرَّة الطَّرف الفرنسي على هدف الإخضاع والطَّرف الجزائري على حالة العصيان والتَّمرد والانفلات، وهذه المرَّة سيَّرت الإدارة حملة أخرى على "النِّمامشة" عام 1850م، ورغم المقاومة الشَّرسة التي أبداها "العلاونة" و"البرارشة" في خوانق جبل "أوكس" إلاَّ أنَّ الفرنسيين تمكَّنوا في النِّهاية من الاستيلاء على ألف(1000) رأس غنم وأربعمائة(400) رأس من الإبل، الأمر الذي اضطر "النِّمامشة" في نهاية المطاف إلى الاستسلام ودفع مؤخر الضَّريبة التي عليهم[76]. وعن سبب تركيز الاحتلال الفرنسي نظره على القبيلة الحدوديَّة، فمرجعه لتلك الاعتبارات التي تميَّزت بها هذه القبائل، فالقبائل الحدوديَّة تمتَّعت بنوعٍ من الاستقلاليَّة عن السُّلطة المركزيَّة حتى في فترة الحكم العثماني، الأمر الذي جعلها تعلن حالة عصيان شبه دائمة على السُّلطة وتتواجه معها في العديد من المرَّات بحكم تموقعها على هوامش مجال الدَّولة هذا جانب، ومن جانب آخر نلحظ أنَّ القبائل الحدوديَّة كانت تسعى لخلق وضع غير آمن في المناطق الحدوديَّة حتى لا يهنأ الاستعمار باحتلاله للجزائر، إضافة لمساندتها جهاد القبائل الحدوديَّة وإمدادها بالعدَّة والعتاد وإيوائها للفرق أو الزُّعماء الفارين[77]، وكذا اللاجئين إليها إمَّا للاستراحة أو للتزود بالسِّلاح كما حصل في مقاومة "عمار بن قديدة"[78]، ومقاومة الأمير "محي الدِّين[79]بن الأمير عبد القادر"،و"بن ناصر بن شهرة [80]، وغيرها.

عاشراً/– استنتاج عام:

إنَّ عملية التَّفكيك التي أصابت القبيلة الجزائريَّة بفعل هذه المراسيم العقاريَّة المجحفة في حقِّ الجزائريين ككلّ، أنَّى كان تصنيفهم الاجتماعي، ماهو إلَّا ضرب للشخصيَّة الجزائريَّة بالنَّظر للارتباط الوثيق للفرد الجزائري بأرض أسلافه وأجداده، والتي تعتبر من أكثر الطَّبائع تجذراً في الشَّخصيَّة الجزائريَّة[81].

تفتيت القبيلة ما هو إلاَّ ضربة قاضية للسلطة الارستقراطيَّة التَّقليديَّة التي تلاشت بفعل زوال القبيلة التي كانت أهم دعائمها وركائزها المتينة[82].

إنَّ التَّدمير الحاد لأسس المجتمع الاقتصاديَّة أدتْ إلى تدمير المجموعات الاجتماعيَّة وقضت على التَّقاليد الثَّقافيَّة، ثُمَّ إنَّ هذه المساعي الاستعماريَّة الرَّامية لتدمير الأسس الاقتصاديَّة للنظام الاجتماعي التَّقليدي السَّابق أدتْ إلى زوال الثَّقافة[83].

ضرب القبيلة بهذا النَّحو وهذه الكيفيَّة ما هو إلَّا ضرب للأعراف والتَّقاليد وصور التُّعاون والتَّكاتف ونماذج التَّضامن الجماعي والحماس والدِّفء الاجتماعي الذي كان يربط ويؤلف بين أفراد القبيلة الواحدة، فهو انسلاخ من ماضي تلك الأرض التي حفظت لهم كل هذه المشاعر والذِّكريات والأحاسيس، فالفرد لم يقتلع من أصله ولكنه انتزع من إطاره[84].

الشَّعب الجزائري عان وتكبَّد الويلات من هذا المستدمر الغاشم وصبر، لكن شروع هذا الأخير في استصدار أحكاما لإعدام على القبيلة هو ما لم يستسغه الفرد الجزائري، ولعلَّ صرخة أحد أفراد قبيلة "أولاد رشاش" بناحية "خنشلة" لدليل قاطع على مدى تأثير القوانين العقاريَّة على الفلاحين الجزائريين حيث قال: «لقد هزمنا الفرنسيون في سهل سبيخ وفرضوا علينا ضريبة الحرب، كلُّ هذا لا يهم ولكن إنشاء الملكيَّة الفرديَّة على يد الفرنسيين والتَّرخيص لكلِّ فرد ببيع ما يحصل عليه من أرض بعد إجراء القسمة، معناها الحكم على القبيلة بالموت فبعد عشرين سنة من تنفيذ هذه الإجراءات الفرنسيَّة سيؤدي ذلك لا محالة إلى زوال قبيلة "أولاد رشاش"»[85].

ومما تَمَّ عرضه يتبين لنا مدى وحشية وشراسة الاستعمار في التَّعامل مع هذا النُّموذج الاجتماعي الذي تكبَّد الويلات من جراء هذه السِّياسة المجحفة في حقه أين سلبت منه أهم مقوِّمات شخصيته وبقائه ألاَ وهي الأرض، مما تسبَّب في تشتت نسيجه الاجتماعي وتدهور أحواله الاقتصاديَّة، مما دفعه في النِّهاية إلى الهجرة إمَّا إلى الصَّحراء أو البلدان المجاورة كتونس مثلًا. والمتتبع لسياسة الاحتلال الفرنسي يلاحظ أنَّها قامت على أساس الإفراغ ثم الإحلال، إفراغ الأرض من أهلها الأصليين وإحلالها بالمعمرين ذوو الجنسيات المختلفة ليضمن لنفسه أطول فترة ممكنة، مستغلا بذلك كافة الخيرات والمدخرات دون منازع.

تفكيك القبيلة الجزائريَّة كان الهدف منه، هو إضعاف عناصر القوة في المجتمع الجزائري وضرب البنية السِّياسيَّة للمجتمع التي تشكِّل رافداً لحركة الجهاد الوطني، ما سينجم عنه إخماد الثَّورات وإنْ اشتعلت لا يمكن لها النَّجاح لأنَّ الرَّافد "القبيلة "فقدت نقاط قوتها البنية السِّياسيَّة والاستقلاليَّة والمقوِّمات الاقتصاديَّة من خلال ما تنتجه الأرض.

الهوامش:

[1]- عبد القادر المشرفي: **بهجة النَّاظر في أخبار الدَّاخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من أعراب كبني عامر**، تق وتح: محمد بن عبد الكريم، (د. ط)، (د. م. ن)، (د. س. ن)، ص 16.**وينظر أيضا**: الأزهر الماجري: **القبيلة الولائيَّة والاستعمار أولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس، ط.1**، المغاربيَّة للطباعة والنَّشر، تونس، 2013م، ص.12.

[2]- نفسه، ص.17.

[3]- احميدة عميراوي: **علاقات بايلك الشَّرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبدايات الاحتلال الفرنسي، ط.1**، دار البعث، قسنطينة – الجزائر، (د. س. ن)، ص.25. **وينظر أيضاً**: العربي الحناشي: **الحنانشة وعلاقاتهم بالسُّلطة في تونس (1640–1740م)**، مذكِّرة مقدَّمة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، جامعة تونس الأولى، تونس، 1988م، ص.11. **وينظر أيضاً**: مُحمَّد الأمين بلغيث: **الشَّيخ بن عمر العدواني مؤرخ سوف والطَّريقة الشَّابيَّة، ط.2**، دار كتاب الغد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص.105.

[4]- بيار كاستيل: **حوز تبسة، دراسة وصفيَّة جغرافيَّة تاريخيَّة لإقليم تبسة وأعراشه من فجر التَّاريخ إلى بداية القرن العشرين**، تح: محمَّد العربي عقون، **ط.1**، مطبعة بغيجة حسام، الجزائر، 2010م، ص.298.

[5]- مُحمَّد بن عمر العدواني: **تاريخ العدواني**، تح: أبو القاسم سعد الله، **ط.2**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م، ص.303.

[6]- بيار كاستيل: المصدر السَّابق، ص.296.

[7] - مُحمَّد بن عمر العدواني: المصدر السَّابق، ص ص.86-92. **وينظر أيضاً**: روباربرنشفيك: **تاريخ إفريقيَّة من العهد الحفصي من القرن 13إلى نهاية القرن 15م**، تر: حمادي السَّاحلي، **ج.1، ط.1**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م، ص ص.343-344. **وينظر أيضاً**: أحمد عمر مصطفى أبو ضيف: **القبائل العربيَّة في المغرب في عصري الموحدين وبني مرين، ط.1**، ديوان المطبوعات الجامعيَّة، الجزائر، 1982م، ص.218.

[8]- احميدة عميراوي: **جوانب من السَّياسة الفرنسيَّة وردود الفعل الوطنيَّة في قطاع الشَّرق الجزائري (بداية الاحتلال)، ط.1**، دار البعث للطباعة والنَّشر، قسنطينة – الجزائر، 1984م، ص ص.25-26.

[9] - ناصر الدِّين سعيدوني: «الأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثَّقافيَّة لولايات المغرب العثمانيَّة (الجزائر – تونس – طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرَّابع عشر الهجري»، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة، ع.31**، جامعة الكويت، 2010م، ص.16.

[10]- مُحمَّد العربي الزُّبيري: **التِّجارة الخارجيَّة للشرق الجزائري، ط.1**، الشَّركة الوطنيَّة للنشر والتَّوزيع، الجزائر، 1979م، ص ص.112-113.

[11]- مُحمَّد العربي الزُّبيري: المرجع السَّابق، ص ص.152-153.

[12]- **القافلة:** يعرِّفها أبو الحسن أحمد بقوله: قفل يدل على الأوبة والرجوع من السفر والتعريف نفسه يشير إليه ابن منظور إذ يقول: «القفول الرجوع من السفر وقيل القفول رجوع الجند بعد الغزو». ويقال أن العرب مازالت تسمى للناهضين في ابتداء الأسفار قافلة تفاؤلا بأن ييسر الله لها القفول، وقد يقال للسفر قفول في الذهاب والمجيء، وأكثر ما يستعمل في الرجوع، وعلى العموم فالقافلة هي ذلك التنظيم البشري والمادي والحيواني الذي لجأ إليه التاجر منذ فترة ما قبل الإسلام لبيع بضاعته داخل محيط بيئته أو خارجها، وعن بدايات هذه التجارة في تاريخ العرب فالراجح بين الباحثين أنها كانت في مطلع الألف الأولى قبل الميلاد. **ينظر**: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء: **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلم محمد هارون، (د. ط)، دار الفكر للطباعة والنشر، (د. م. ن)، (د. س. ن)،ج 5،ص 112. **و ينظر أيضاً**: جمال الدين ابن منظور: **لسان العرب**، (د. ط)، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، (د. س. ن)، ج 13، ص 294. **وينظر أيضاً**: ومحمد فريد وجدي: **دائرة المعارف القرن العشرين، الرابع عشر – العشرين**، مج.7، (د. ط)، دار الفكر، بيروت، (د. س. ن)، ص 902. **وينظر كذلك**: شوقي ضيف وآخرون: **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشُّروق الدُّولية، القاهرة، 2005م، ص.334. **وينظر أيضاً**: رضا جواد الهاشمي:

«تجارة القوافل في التَّاريخ العربي القديم»، **تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التَّاسع عشر**، المنظمة العربيَّة للتربية والثَّقافة والعلوم، معهد البحوث والدِّارسات العربيَّة، بغداد، 1984م، ص ص.10-11.

[13] – ناصر الدِّين سعيدوني: المرجع السَّابق، ص.63.

[14] – مُحمَّد العربي الزُّبيري: المرجع السَّابق، ص ص.26-27.

[15]– صالح عباد: **الجزائر خلال الحكم التُّركي(1514–1830)**، **ط.1**، دار هومة للنشر والطَّباعة، الجزائر، 2011م، ص.155. **وينظر أيضاً**: العربي الحناشي: المرجع السَّابق، ص.51.

[16]– مُحمَّد العربي الزُّبيري: المرجع السَّابق، ص.26.

[17] – نفسه.

[18] – العربي الحناشي: المرجع السَّابق، ص.19.

[19] – ناصر الدِّين سعيدوني: **ورقات جزائريَّة، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط.1**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص.279.

[20] – بيار كاستيل: المصدر السَّابق، ص ص.249-250.

[21]– بيار كاستيل: المصدر نفسه، ص.196.

[22]– عبد الوهاب شلالي: **نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19م**، تق: عبد الكريم بوصفصاف، **ط.1**، دار الهدى للنشر والتَّوزيع، عين مليلة – الجزائر، 2006م، ص.95.

[23]–نفسه، ص96.

[24]– نفسه، ص.100.

[25] – نفسه، ص ص.201-202.

[26]– بيار كاستيل: المصدر السَّابق، ص.263.

[27]– نفسه، ص ص.262-263.

[28]– نفسه، ص.259.

[29]– نفسه، ص.261.

[30]– نفسه، ص.208.

[31]– مُحمَّد العربي الزُّبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر، ج.1**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م، ص ص.17-18.

[32]– الأزهر الماجري: المرجع السَّابق، ص.91.

[33]– **بيار بورديو"Pier Bourdieu"**: عالم اجتماع فرنسي، وُلِد في سنة 1930 في دينغين**Denguin** في البرينيه الأطلسية من والد موظف، درَّس في ثانوية بو**PAU** وثانوية لوي لوغران–**LOUIS–LE–GRAND**وفي كلية الآداب بباريس والمدرسة العليا للأساتذة، وبعد تحصله على شهادة "التبريز"

AGERGATION عين أستاذا بثانوية مولان في 1955م كما درس في كلية الآداب بجامعة الجزائر في الفترة ما بين 1958–1960م وبجامعة ليل LILLE بين 1961م و 1964م وابتداء من 1964م في المدرسة العليا الاجتماعية، وفي 1981م رُسِّم في كرسي علم الاجتماع بالكوليج ودي فرانس، كما شغل منصب مدير في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية ومدير لمركز علم الاجتماع الأوربي، وأشرف على مجلة أعمال البحث في العلوم الاجتماعيَّة، من إنتاجاته العلميَّة: الورثة، إعادة الإنتاج، التَّميز وبؤس العالم، وكلها أعمال اتسمت بالثراء والخصوبة. **ينظر:** عبد الكريم بزاز: **علم اجتماع بيار بورديو**، أطروحة مُقدَّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم (**غ.م**)، تخ: علم الاجتماع والديمغرافيا، كُلِّيَّة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر،2007م، ص ص.16-17. والصفحة أ من المقدمة.

[34]– صالح حيمر: **السِّياسة العقاريَّة الفرنسيَّة في الجزائر(1830–1930)**، أطروحة مُقدَّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم (غ.م)، تخ: التَّاريخ الحديث والمعاصر، قسم التَّاريخ، كلية العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، قسم التَّاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، **2014م**، ص.119.

[35] – عبد الوهاب شلالي: المرجع السَّابق، ص.110.

[36] – صالح حيمر: المرجع السَّابق، ص.72.

[37]– **بيجو**: "**Thomas Robert Bugeaud**" ولد عام 1781م، أرسل بعد احتلال الجزائر لمحاربة الأميرعبد القادر،حاض معركة السكاك في جويلية 1836،ثم وقع معاهدة التافنة عام 1837م، وهو من منظري الاستعمار الاستيطاني في الجزائر.**ينظر**: صالح حيمر: المرجع السَّابق،ص 65.

[38] – يحي بوعزيز: **سياسة التَّسلط الاستعماري والحركة الوطنيَّة الجزائريَّة 1830–1945م، ط.1**، ديوان المطبوعات الجامعيَّة، الجزائر، 1984م، ص.9.

[39]– صالح حيمر: المرجع السَّابق، ص ص.73 – 74.

[40] – **الأمير عبد القادر الجزائري**: هو عبد القادر ابن محي الدين بن مصطفى الحسني الجزائري، وُلد في قرية "القيطنة" القريبة من مدينة "معسكر في 4 رجب 1223هـ/6 سبتمبر 1807م، تعلم تعليمه الأول في كنف والده أجاد القراءة والكتابة وهو في سن الخامسة، كما نال الإجازة في تفسير القرآن و الحديث النَّبوي وهو في الثانية عشرة من عمره ليحمل سنتين بعد ذلك لقب "حافظ" وبدأ بإلقاء الدروس في الجامع التابع لأسرته في مختلف المواد الفقهية. أرسله والده إلى مدينة "وهران" لطلب العلم من علمائها، حضر دروس الشَّيخ "أحمد بن الخوجة" فازداد تعمقا في الفقه كما طالع كتب الفلاسفة وتعلم الحساب والجغرافيا، على يد الشَّيخ "أحمد بن الطاهر البطيوي" قاضي "أرزيو" وقد دامت هذه الرحلة العملية ما يقرب من السَّنتين 1821 – 1823م. حجَّ مع والده سنة 1241هـ/1825م ومن خلال هذه الرِّحلة زار عدَّة أقطار إسلامية هي: "تونس" و "طرابلس" و "مصر" و "الحجاز" و "الشَّام" و "بغداد"، وعاد إلى الجزائر سنة 1244هـ/ 1828م. عند دخول المحتل الفرنسي بويع بإمارة الحرب، فقاوم مدَّة 15 سنة وانتهت هذه المقاومة باستسلامه بعد أن ألم المحتل أيما إيلام. اقتد إلى فرنسا وسجن هناك، وبعدها نفي إلى "الشَّام"

مرورا بدار الخلافة الإسلامية آنذاك "تركيا". عاش بحاضرة "دمشق" إلى أن توفي في 19 رجب 1300هـ/25 ماي 1883م. ترك مجموعة مؤلفات منها: كتاب "المواقف". **ينظر:** خير الدِّين الزَّركلي: **الأعلام، ج.4، ط.5**، دار العلم للملايين، بيروت، 1980م، ص.46.

[41] – يحي بوعزيز: المرجع السَّابق، ص.10.

[42] – **أراضي الدُّومين:** هي أراضي الدَّولة أي الأراضي التَّابعة للحاكم. **ينظ:** يسرى الجوهري: **شمال إفريقيَّة، ط.1**، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، القاهرة، 1980م، ص.150.

[43] – يحي بوعزيز: المرجع السَّابق، ص.9.

[44] – نفسه.

[45] – **قياد:** جمع "قايد"، وهو منصب إداري وضعه الأتراك أثناء وجودهم في الجزائر، ورثته فيما بعد الإدارة الفرنسية، و"**القايد**" هو: زعيم العرش أو كبير الفرقة، تختصه الإدارة الفرنسيَّة بمميزات، منها: برنوس "أبيض". **ينظر:** بن عودة المزاري: **طلوع سعد السُّعود**، تح: يحي بوعزيز، **ج.1، طبعة خاصة**، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص273. **وينظر كذلك:** الموقع الإلكتروني:**https://tribusalgeriennes.wordpress.com**.تاريخ الولوج: 2020/01/10م.

[46] – **الدَّواوير:** مفردها "**دُوار**"، وهو السَّكن في شكل دائري، وفي اللهجة الجزائرية تعني القرية الجبلية الصَّغيرة، حيث يصل عدد العائلات التي يضمُّها الدُّوار إلى اثني عشرة خيمة أو منزل. **ينظر:** ليلى تيته: «تطور البنية الاجتماعيَّة للمجتمع الجزائري خلال القرن التَّاسع عشر»، **مجلة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، ع.17**، جامعة قاصدي مرباح بورقلة – الجزائر، ديسمبر 2014م، ص.138.

[47] – الأزهر الماجري: المرجع السَّابق، ص.91.

[48] – صالح حيمر: المرجع السَّابق، ص.119.

[49] – **وارنيي (August Huber Warnier) 1810 – 1875م**: طبيب ورجل سياسي فرنسي، نائب برلماني لإقليم الجزائر (1871 – 1875م)، تمَّ إرساله إلى وهران سنة 1834م لمحاربة الكوليرا، وتوجده الدَّائم مع السُّكان سمح له بتعلم اللغة والتَّقاليد العربيّة وبحكم هذه التَّجربة عُيِّن نائب المفتش في القنصلية الفرنسيّة في الجزائر و الذي مثلها في معاهدة التَّافنة في (1837–1839م) مع الأمير عبد القادر، ثم التحق باللجنة العلمية لاكتشاف الجزائر، في قسم العلوم التَّاريخية والجغرافية، أين كُلف بالدِّراسة حول اقليم قسنطينة، خلال (1863–1868م). كان المدافع الرَّسمي عن مصالح الكولون خاصة ضد مملكة أوربان العربية، كان عضوا في لجنة المصادرة، ورئيسا للجنة الدفاع عن ضحايا ثورة 1871م، وعضوا في لجنة الملكية العقارية في الجزائر، ترك بصماته في قانون جويلية 1873م، الذي حمل اسمه والذي أخذ أبعاد كثيرة في الجزائر. **ينظر:** نادية رزوق: **سياسة الجمهوريَّة الفرنسيَّة الثَّالثة في الجزائر 1870 – 1900م، ط.1**، دار هومه للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2014م، ص.196.

[50] – صالح حيمر: المرجع السَّابق، ص.157.

[51]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنيَّة الجزائريَّة، ج.1، ط.1**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص.77.

[52] - جون بول سارتر: **عارنا في الجزائر**، (د. ط)، الدَّار القوميَّة للطباعة والنَّشر، (د. م. ن) ، (د. س. ن)، ص.11.

[53]- صالح حيمر: المرجع السَّابق، ص.277.

[54]- أحمد سيساوي: **البعد البايليكي في المشاريع السِّياسيَّة الاستعماريَّة الفرنسيَّة من فالي إلى نابليون الثَّالث (1838-1871م)**، أطروحة مُقدَّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم (غ.م)، التاريخ الحديث والمعاصر، كلِّيَّة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، جامعة قسنطينة.2، - الجزائر، 2014م، ص.272-273.

[55]- بيار كاستيل: المصدر السَّابق، ص.202.

[56]- إدريس رائسي: **القبائل الحدودية التُّونسيَّة الجزائريَّة بين الإجارة والإغارة (1830-1881)، ط.1**، دار المتوسطية للنشر، تونس، 2010م، ص.27.

[57]- أولاد يحي: نسبة إلى يحي بن طالب بن علي المولى. **ينظر:** عبد الوهاب شلالي: المرجع السَّابق، ص.173.

[58]- **بونفالي – Bonvalet**: هو القائد الأعلى لحوز "تبسة" سنة 1854م، وكان يشغل رئيس سرية المدفعية. **ينظر:** بيار كاستيل: المصدر السَّابق، ص.335.

[59]- عبد الوهاب شلالي: المرجع السَّابق ، ص ص.101-102.

[60]- عبد النَّور بن سليمان: **امتلاك الأراضي الفلاحيَّة والرَّعويَّة في العرف الجزائري منطقة ترارا أنموذجا**، دراسة انثربولوجية ريفية، جامعة أبو بوكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2012م، ص.111- 112.

[61]- احميدة عميراوي: **آثار السِّياسة الاستعماريَّة والاستيطانيَّة في المجتمع الجزائري(1830-1954)**، منشورات المركز الوطني للدِّارسات والبحث في الحركة الوطنيَّة وثورة أوَّل نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص ص.56- 57.

[62]- الهواري عدي: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التَّفكيك الاقتصادي– الاجتماعي (1830-1983)، ط.1**، دار الحداثة، بيروت، 1983م، ص.109.

[63]- احميدة عميراوي: **آثار السَّياسة الاستعماريَّة**، المرجع السَّابق، ص ص.56- 57.

[64]- **الخمَّاس**: مشتقة من اللفظة العربية "الخمس"، وهو عبارة على عقد يبرم بين العامل وصاحب الملك (صاحب الغابة)، يتعهد العامل بموجبه أن يعتني بكل غابة النَّخيل أو جزء منها توكل له عملية تذكيره وتنظيفه والسَّهر على سقيه وحمايته، حتى ينقضي الأجل المبرم بينهما، على أن يتحصل العامل على "خمس – 5/1" المنتوج. **ينظر:** R.Montagne: «**Etude du contrat de Khamessat**»,mémoire du Cheam, paris, 1938, p.16

[65]- صالح حيمر: المرجع السَّابق، ص.291.

[66]- نفسه، ص.283.

[67]- عمار عمورة: **موجز في تاريخ الجزائر، ط.1**، دار ريحانة للنشر والتَّوزيع، الجزائر، 2001م، ص.118.

[68]- مُحمَّد صالح العنتري: **مجاعات قسنطينة**، تق وتح: رابح بونار، **ط.1**، الشَّركة الوطنيَّة للنشر والتَّوزيع، الجزائر، 1973م، ص.56-57.

[69]- الهواري عدي: المرجع السَّابق، ص.97.

[70]- نفسه، ص119.

[71]- عبد النُّور بن سليمان: المرجع السَّابق، ص.111.

[72]- صالح حيمر: المرجع السَّابق، ص.293-296.

[73]- إدريس رائسي: المرجع السَّابق، ص.27.

[74]- مُحمَّد نجيب بوطالب: **سيسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ط.1**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م، ص.101.

[75]- صالح حيمر: المرجع السَّابق، ص.299

[76]- بيار كاستيل: المصدر السَّابق، ص ص.189-191.

[77]- عبد الوهاب شلالي: المرجع السَّابق، ص.74.

[78]- **عمار بن قديدة**: هو سليل أحد فرعي قبيلة أولاد سيدي عبيد، قاد الانتفاضة لقبيلة أولاد سيدي عبيد سنة 1853م ضد الوجود الفرنسي وعمره لم يتجاوز الثلاثين سنة. **ينظر**: بيار كاستيل: المصدر السَّابق، ص.201. **وينظر أيضاً**: الأزهر الماجري: المرجع السَّابق، ص ص.302–304.

[79]- هو الأمير محي الدين بن عبد القادر بن محي الدين الجزائري، ولد في 3ربيع الثاني 1259هـ بالجزائر، حفظ القرآن الكريم وعمره ثمانية سنين، وأقبل على حفظ المتون في أنواع العلوم، ظهر في تونس بعد قدومه من زيارة لمصر عام 1870 م، وهي فترة متزامنة مع الحرب الفرنسية البروسية وخلال فترة أربعة أشهر كانت الكفة راجحة لألمانيا، فاعتقد الأمير محي الدين أن الحرب ستطول فأحسن استغلال هذا الظرف من أجل تخليص الجزائر من هذا الاستعمار اللعين، لكن سلطات الاحتلال ما فتأت تضغط عليه مما اضطره للالتجاء إلى جنوب الجزائر حاول الأمير"محي الدين" التعاون مع المقرانيين ولكنه لم يتمكن من ذلك جراء صعوبة التوغل نحو الداخل، وبنهاية الحرب البروسية ركزت السلطات الاستعمارية جهودها للقضاء على مقاومته. غادر البلاد متوجهاً إلى سوريا في جويلية1871م. **ينظر**: عبد الرَّزاق البيطار: **حلية البشر في تاريخ القرن الثَّالث عشر 1253–1335هـ**، تح: مُحمَّد بهجة البيطار، **ط.2**، دار صادر، بيروت، 1993م، ص ص.1423-1426. **وينظر أيضاً**: عبد الجليل التَّميمي: **بحوث ووثائق في التَّاريخ المغربي1816–1871م**، تق: روبار منتران، **ط.1**، الدَّار التُّونسيَّة للنشر، تونس، 1972م، ص.130. **وينظر أيضاً**: علي غنابزية: «المقاومة الشَّعبيَّة بوادي سوف وأثرها على العلاقات مع الجنوب التُّونسي 1854-1882م»،

مجلَّة الباحث في العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، ع.4، جامعة الشَّهيد حمَّه لخضر – بالوادي، الجزائر، 2014م، ص.12.

[80]– بن ناصر بن شهرة: وُلِّدَ عام 1804م بقرية المخرق قرب الأغواط، وينحدر في أصله من عائلة شريفة من الساقية الحمراء، استقرت بالجزائر منذ أواخر القرن 15م، اشتهرت عائلته بالمكانة والنّفوذ القوي بين القبائل، حيث توارث عناصرها مشيخة الأرباع، نشأ ابن ناصر وتربى تربية صحيحة فحفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ الفقه على يد مشايخ من الطريقة القادرية منهم الشيخ أحمد الشاوي، يعتبر بن ناصر بن شهرة من أبرز الشخصيات التي قاومت الاستعمار في الجنوب الجزائري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي. **ينظر**: فاطمة حباش: «بن ناصر بن شهرة زعيم الوحدة الوطنية جنوبا(1851-1875م)»، **مجلة عصور الجديدة، ع.19**، مختبر البحث التَّاريخي، جامعة وهران – الجزائر،2015م، ص.299. **وينظر**: أحمد تواتي: «بن ناصر بن شهرة والشَّريف بشوشة أنموذجان بارزان لوحدة القضيَّة الجزائريَّة والرُّوح الوطنيَّة»، **مجلَّة الباحث في العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، ع.4**، جامعة الشَّهيد حمَّه لخضر بالوادي – الجزائر، 2014م، ص.39.

[81]– أحمد سيساوي: المرجع السَّابق، ص ص.279-280.

[82]– نفسه.

[83]– الهواري عدي: المرجع السَّابق، ص.120.

[84]– أحمد سيساوي: المرجع السَّابق، ص ص.279-280.

[85]– صالح حيمر: المرجع السَّابق، ص.284.